المدخل لعلم الاقتصاد و علوم التدبير

للدكتور: عبد الرحمن الصديقي

اعداد : الطالبة عواطف

تحديد سنة (2015 -2016)

الفصل الاول : المعرفة الاقتصادية

المبحث الاول : خصوصيات علم الاقتصاد

الفرع الاول : موضوع علم الاقتصاد

الاقتصاد هو علم التوزيع الامثل للثروات من اجل اشباع الرغبات الغير محدودة للإنسان

فعلم الاقتصاد يعمل على محاولة ايجاد توافق بين حاجيات الانسان الغير محدودة و الثروات المتوفرة لإنتاج الخيرات (مواد اولية _ طاقة _ يد عاملة ...) فمهمته هي محاولة ترشيد و تأهيل الاستهلاك لتلافي التبذير للخيرات

لذلك يحاول علماء الاقتصاد الاجابة عن 3 اسئلة :

_ ماهي الخيرات التي يجب انتاجها ؟

_ كيف يجب انتاجها ؟

_ لمن يجب انتاجها ؟

فحاجات الانسان متعددة ومتنوعة منها ما هو فيزيولوجي و ما هو سيكولوجي و ما هو اجتماعي ، هذه الحاجات تتميز ب 3 خصائص :

__**التنوع :**__ الى جنب الحاجيات الانسانية كالاكل و الشرب .. هناك حاجيات اخرى متنوعة في شخصية الفرد ومحيطه الاجتماعي و الثقافي والانساني و الاقتصادي .

__**الإشعاعية**__ : فالرغبة الى منتوج كتنوع تقل تدريجيا مع الكميات المستهلكة من هذا المنتوج و ارضاء المستهلك لحاجته .

__**الاستقلالية :**__ فهذه الخيرات يمكن ان تحل محل بعضها في عملية الاستهلاك مثل الزيت و الزبدة

الفرع الثاني : اهداف علم الاقتصاد

الهدف من علم الاقتصاد قد يختلف باختلاف المفهوم الذي يعطيه الدارس لهذا العلم :

فاذا كانت المقاربة __**وصفية**__ يكون الهدف تقديم الوقائع الاقتصادية كما تتمثل على ارض الواقع .

و اذا كانت المقاربة __**معيارية**__ يكون الهدف اعطاء تحليل علمي للواقع الاقتصادي .

و اذا كانت المقاربة __**وضعية**__ يكون الهدف اعطاء توصيات وارشادات سياسية في اتجاه معين بناء على قناعات وقيم شخصية .

الفرع الثالث : منهجية علم الاقتصاد

فعلم الاقتصاد هو علم ادارة الموارد النادرة وذلك بتحليل وشرح لطرق التي يلجأ اليها الفرد و الجماعة لإرضاء رغباتها و حاجاتها المتعددة من خلال استخدام الخيرات المحدودة ، وهنا يتبع الاقتصادي منهجين اساسيين :

الاولى : منهجية استقرائية

تقوم على الملاحظة الميدانية للوصول الى قوانين و احكام عامة ، على الشكل التالي :

ملاحظة ومعاينة الواقع الاقتصادي --> استنتاج فرضيات أولية --> استخراج قوانين نظرية للعلاقات بين الفاعلين (الافراد و الجماعات) --> وضع نماذج عامة --> وضع سياسات اقتصادية .

الثانية : منهجية استنتاجية

وتنطلق من تصورات عامة و محاولة التأكد من مطابقتها مع حقيقة الميدان ، فما هو صحيح على الكل ينطبق على الجزء .

بصفة عامة يقوم علم الاقتصاد على ثلاثة طرق :

الطريقة الاولى تسمى ميكرو اقتصادية او الاقتصاد الصغرى : (الاقتصاد الجزئى)

يقوم على تحليل تصرفات و سلوكات و قرارات الفاعلين الاقتصاديين ، فالتحليل الميكروقتصادي يقوم بشرح و اختيار الفاعل الاقتصادي الفردي الذي يعمل على ترشيد اختياراته بشكل منعزل مع ظروفه الشخصية . وينقسم عالم الاقتصاد الجزئي الى جزئيين :

فهو يتمحور حول العائلة المستهلك و المقاولة المنتجة و المستثمر من جهة ومن جهة اخرى يتمحور بين المحيط العام الذي يؤثر في اختيارات الفاعل الاقتصادي او الميكروقتصادي

الطريقة الثانية تسمى ماكرو اقتصادية او الاقتصاد الكلى :

يقوم على تحليل التصرفات و السلوكات و القرارات الجماعية في اطار الدولة ككل ، فبدلا من الاهتمام باستهلاك الفاعل الاقتصادي المنعزل يأخذ التحليل الماكروقتصادي بالحسبان كل العائلات وكل المقاولات وكل المصاريف ويعتمد على الناتج القومي الخام و الصادرات الوطنية او الواردات الوطنية و الشغل و البطالة ، بمعنى ان هناك علاقة وطيدة بين اثمان السلع و طلب المستهلك وهناك علاقة وطيدة بين الاجور ومستوى الاستهلاك .

الطريقة الثالثة تسمى الميز واقتصادية او الاقتصاد الوسطى :

وهو تحليل وسط بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي فالحقيقة ان هناك علاقة بين المستويين الميكروماكرواقتصادي على صعيد دولة معينة . فالظواهر الماكروقتصادية كالاستهلاك و الانتاج و البطالة ... تأتي من خلال تصرفات و سلوكات فردية او أسرويه ما بين الادخار و الاستهلاك .

فالظاهرة الماكروقتصادية هي نتاج لمجموعة التراكمات الميكروقتصادية .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة في علم الاقتصاد

الفرع الاول : مفهوم الحاجة و الخير والندرة في الاقتصاد

مفهوم الحاجة : تعرف الحاجة على انها ضرورة طبيعية او ناتجة عن الحياة في مجتمع انساني ، اما الحاجة الاقتصادية فغالبا ما تعرف بعلى انها الرغبة وهذه الرغبة تطلب لإرضائها خيرات مادية او غير مادية او روحية او اقتصادية .

الخير الاقتصادي : هو كل ما تكون غايته سد حاجة بشرية و قد يكون من اصل طبيعي او ناتج عن عملية انتاج و قد يكون ماديا او خدماتيا شريطة ان تتوفر فيه الشروط الاتية :

1 - المنفعة : و هي القدرة على ارضاء حاجات بشرية و بذلك تستثنى الاشياء الغير نافعة من الخيرات الاقتصادية .

2 – القابلية : بحيث يكون بالإمكان الحصول عليه عند الحاجة و بذلك تستثنى الاشياء الغير موجودة او الغير ممكن الحصول عليها .

3 – الندرة : لان الاشياء المتواجدة بصفة غير محددة وفي متناول الجميع كالهواء مثلا تفقد خاصيتها الاقتصادية .

الفرع الثاني : الفعل الاقتصادي

هو كل عمل انساني مرتبط بطريقة او بأخرى بالخيرات الاقتصادية مثلا (الخلق او الانتاج ، التبادل و التوزيع ثم الاستهلاك او الاتلاف) .

الفرع الثالث : مفهوم تصنيف الخيرات الاقتصادية

يمكن تصنيفها على الشكل التالي :

+ السلع وخدمات التجهيز و الاستثمار : وهي خيرات لا تندثر بسرعة وباستطاعتها ان تساهم في عدة دورات انتاجية موزعة في الزمن المتوسط البعيد .

+ السلع وخدمات الاستهلاك : هي الخيرات التي تشبع حاجة المستهلك و اتي تندثر عند الاستهلاك كالخبز مثلا ، ومنها من لا تندثر عند الاستهلاك مباشرة كالسيارة والتلفاز ... ويطلق عليها اسم السلع والخدمات الاستهلاكية الدائمة .

+ سلع وخدمات نهائية : هي الخيرات الاقتصادية التي يمكن استعمالها من طرف المستهلك او المستثمر مباشرة و بدون اي تحويل مسبق .

+ سلع وخدمات وسيطة : على عكس الاولى هذه يستوجب مرورها بمراحل اضافية للتحويل حتى تستقر على شكل ووظيفة نهائية مثل صناعة السيارات مثلا .

الفرع الرابع : مفهوم النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي هو تنظيم وتنسيق مختلف الانشطة و الوظائف الاقتصادية في نسق خاص ، و يتألف هذا النظام من مجموعة من البنيات القانونية و السياسية و الاجتماعية و التقنية ...

ويمكن الحديث عن :

+ نظام اقتصادي مركزي : تكون فيه قوة القرار مركزة في ايادي اناس محدودين كما هو الشأن في الانظمة الاشتراكية الشيوعية .

+ نظام اقتصادي غير ممركز او لا ممركز : تكون فيه قوة القرار تتوزع بين ايدي الفاعلين الاقتصاديين حسب قدرتهم التنافسية في السوق كما هو الشأن بالنسبة للنظام الرأسمالي الليبيرالي .

+ نظام الاقتصاد المزدوج : يطلق على الشكل الكنزي للتنظيم و الذي يجمع بين حرية السوق و تدخل الدولة .

الفرع الخامس : مفهوم الدورة الاقتصادية

يطلق هذا الاسم على مجموع العلاقات التي تربط بين الفاعلين الاقتصاديين عند قيامهم بوظائفهم الاساسية ، وتكون الدورة الاقتصادية مغلقة في حالة الاقتصاد الوطني المغلق القائم على اساس الاكتفاء الذاتي او تكون مفتوحة في حالة وجود مبادلات اقتصادية مع الخارج .

+ نموذج للدورة الاقتصادية البسيطة المغلقة :

لكي تقوم المقاولات بعملية الانتاج يلزمها شراء قوة العمل التي تعرضها العائلات مقابل اجور مؤداة ، هذه الاجور تشكل دخل العائلات و تمكنها من شراء السلع و الخدمات التي تعرضها المقاولات مقابل اثمان مؤداة و تشكل بدورها مداخيل المقاولات التي تمكنها من الحصول على المواد الاولية و الطاقة و اليد العاملة او بتعبير اخر تمكنها من الحصول على وسائل العمل .

وهناك نوعان اساسيان من التيارات :

الدفق الاول حقيقي او عيني : يتألف من السلع و الخدمات المتبادلة بين الفاعلين و يقاس بوحدات قياس كمية غير متجانسة كالطن و القنطار و المتر و الهكتار و الساعة و غيره .

الدفق الثاني نقدي : يمثل في حقيقة الامر القيمة التبادلية النقدية للدفق العيني ، ويقاس بوحدات نقدية متجانسة كالدرهم في المغرب و الاورو في اوربا .

الفرع السادس : مفهوم السوق

السوق مكان التقاء العرض (سلع و خدمات الاستهلاك و التجهيز) و الطلب ، الا ان هذا المكان ليس الضرورة ان يكون مجالا جغرافيا كما هو الشأن بالنسبة لاماكن البيع المعهودة (سوق الخضر ...) فقد يكون مكانا مجردا كحديثنا عن سوق السيارات او سوق الذهب ...

الفرع السابع : مفهوم العمليات الاقتصادية

تقوم على ثلاث عمليات اساسية :

+ الانتاج : يقصد به كل نشاط اقتصادي موجه لخلق سلع و خدمات او هوامش تجارية تستجيب لحاجة بشرية معينة وقابلة للتبادل في الاسواق مقابل دخل يكافئ قوى الانتاج التي ساهمت في خلقه .

+ الاستهلاك : و هي عملية يقوم بها الفاعلون الاقتصاديون بدون استثناء و تقوم على اتلاف الخيرات الاقتصادية اما لإرضاء حاجة شخصية و اما لإنتاج خيرات اخرى (استثمار ..)

+ التبادل و التوزيع : يقوم به الفاعلون الاقتصاديون للحصول على سلع و خدمات قصد استهلاكها او تبادلها من جديد مقابل سلع و خدمات اخرى او مقابل نقود تمكنهم من الحصول على سلع و خدمات هم في حاجة لها .

الفرع الثامن : مفهوم الركامات الاقتصادية

هي قياسات تركيبية تقيس نتائج الانشطة بالنسبة لمجموع الاقتصاد وهي :

الناتج الداخلي الخام _ الناتج الوطني الخام _ الادخار _ الاستهلاك _ الاستثمار او التكوين الخام للرأسمال الثابت .

الفصل الثاني : المراحل الاساسية في تكوين الفكر الاقتصادي

المبحث الاول : التجاريون

يرجع اصل هذه التسمية الى الاقتصادي ادم سميث ، و قد اطلق على هذا النظام اسم النظام الماركنتيلي او التجاري ليميزه عن الفكر الطبيعي ، عرف هذا الفكر في دول متعدة من اوربا كاسبانيا و البرتغال و فرنسا و المانيا ، ما بين القرن 16 و القرن 18 ، و التجاريون ليسوا اقتصاديين مختصين بل هم فئة احترفت مهنا مختلفة كالتجارة و القضاء و المحاماة ... وهم يدافعون على فكرة ن الثروة تقاس بحجم مخزون الذهب و الفضة ن وعملوا على اتباع سياسة جمركية تمنع خروج الذهب و الفضة وتشجع كل ما من شانه ان يساعد على ارتفاع حجمه ، وينطبق هذا خاصة على التجاريين الاسبان و البرتغال اما التجاريون من فرنسا و انجلترا قد نجحوا في التمييز بين الثروة الحقيقية المتمثلة في العمل و النقود .

من ام ما جاؤوا به :

+ علاقة الدولة بالاقتصاد : يحبذ التجاريون ان تتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي لحماية السوق الوطنية من المنافسة الخارجية ولبسط السيطرة السياسية على اسواق جديدة في الخارج .

+ علاقة النقود بالأسعار : تتمثل في نظرية الفرنسي جون بودان :

ارتفاع حجم الكتلة النقدية --> ضعف الانتاج --> ارتفاع الاسعار .

+ علاقة النقود بمعدل الفائدة : يرى التجاري كجليبي ان معدل الفائدة ينخفض حينما يرتفع حجم النقود المتبادلة والعكس صحيح .

+ علاقة النقود بالميزان التجاري : يرى التجاريون انه حينما يرتفع حجم النقود ترتفع معه أسعار السلع و تصبح السلع الوطنية اقل تنافسية من السلع المستوردة ، مما يؤدي الى زيادة الطلب على هذه الاخيرة فيؤدي ذلك الى حدوث عجز تجاري يؤدي الى خروج النقود (الذهب و الفضة) في اتجاه البلد الذي له فائض تجاري .

المبحث الثاني : الطبيعيون

عكس التجاريين لم تظهر هذه المدرسة الا في بلد واحد هو فرنسا ولم تعمر سوى 20 سنة ، يعتبر الدارسون للفكر الفيز وقراطي اول فكر علمي في تاريخ الفكر الاقتصادي ، و قد اعتبر هذا الفكر كرد فعل على الفكر و الممارسة التجارية في فرنسا ، اذ عملت الحكومة على تهميش الفلاحة لصالح الصناعة.

نادى الطبيعيون بالعودة الى القيم الطبيعية من خال الرجوع الى خدمة الارض باعتبارها مصدر الثروة الحقيقية و التخلي عن سياسات التصنيع اتي اوصلت البلاد الى الحالة اتي اصبحت عليها .

من اهم افكار الاقتصاديين الفيزيوقراطيين :

الفرع الاول : قوانين النظام الطبيعي

يجمل الطبيعيون اهم هذه القوانين في :

+ الملكية الفردية : اي كل ما ينتجه الانسان هو ملك له تماما كما يعتبر جسمه ملكا لا ينازعه فيه احد .

+ الملكية الشخصية : هي اساس و اصل الرخاء في المجتمع .

+ حرية التنقل : اعطاء الحرية للإنسان ان يتنقل و للبضائع ان تمر بكل حرية .

+ المنافسة و عدم تدخل الدولة او اللبرالية : وظيفتها الاساسية هي العمل على حسن سير القوانين الطبيعية و المحافظة على الامر وتنظيم القضاء وحماية الحدود .

الفرع الثاني : الجدول الاقتصادي

هو جدول وضعه كيناي لأول مرة سنة 1758 و اعاد صياغته سنة 1766 ، وهو ارقى ما جاء به الطبيعيون فيه يتم تشكيل الاقتصاد الوطني على شكل دورة ماكروقتصادية تؤلف بين ثلاث طبقات سوسيواقتصادية :

الطبقة المنتجة : تتألف من المزارعين الذين يمارسون عملية الانتاج فعليا وتعتبر منتجة لأنها وحدها قادرة على استخراج الناتج الصافي .

الطبقة العقيمة : تتألف من الصناع و التجار و الموظفون و الجنود و رجال الدين و غيرهم .. مهمتها تصنيع المواد الولية التي تشتريها من الطبقة المنتجة و بذلك فهي لا تنتج الصافي بل تعمل فقط على تحويله .

طبقة الملاك العقاريون : وتضم الملك و مالكي الاراضي ، هذه الطبقة كذلك غير منتجة و هي مستهلكة بالدرجة الاوى .

المبحث الثالث : الكلاسيكيون

ظهرت هذه المدرسة الكلاسيكية باوربا في نهاية القرن 18 و بداية القرن 19 ، شكل هذا المذهب البداية الحقيقية للاقتصاد السياسي المعاصر ، تم تقسيم المدرسة الكلاسيكية الى اقسام و مجموعات صغيرة :

1 _ المدرسة الليبرالية : وتضم الكلاسيكيون الانجليز مثل ريكاردو و مالتوس و ساي الفرنسي .

_ المدرسة الاصلاحية : وتضم امثال فريديريك ليست وجون ستيوارت ...

2 _ التيار المتفائل كادم سميث

_ التيار المتشائم و يضم رائد المدرسة الفرنسية ساي بالإضافة الى ريكاردو ومالتوس و يقول هذا التيار بعدم دوام التقدم و امكانية الازمات .

الفرع الاول : رواد المدرسة الليبرالية

1 – ادم سميث : انكب على كتابة كتابه الشهير " ابحاث حول طبيعة واسباب ثروة الامم " و تلخص اهم محاوره في :

+ مفهوم الثروة : هي لست مخزونا من المعادن النفيسة بل هي تراكمات من العمل المنتج خلال فترة معينة .

+ تقسيم العمل : عوض ان يقوم كل عامل بمفرده بانجا زطا مراحل الانتاج ، يقترح ان يتم تقسيم العملية الى عدة مراحل متعاقبة ، بحيث ينكب كل عامل على انجاز مرحلة واحدة فقط ، في حين يتعاقب الاخرون على انجاز المراحل الاخرى وبهذه الطريقة يتم ارتفاع الانتاجية ومن ثم ارتفاع الانتاج وزيادة الثروة الوطنية .

+ اليد الخفية : مفادها ان المنفعة الشخصية هي اصل الرخاء الاجتماعي ، حيث يبحث كل فرد داخل المجتمع عن ذروة مصلحته فتتحرك يد خفية هي قوة السوق لتجعل اخرون يستفيدون معه .

+ نظرية القيمة : يرى سميث بان المنتوج له قيمتان :

_ قيمة استعمالية : لماذا يصلح المنتوج ؟

_ قيمة تبادلية : وهي القيمة الحقيقية او العينية للمنتوج التي لا تتأثر بتحولات السوق و التي تحدد ثمنه النسبي بالسوق ، و تجد مصدرها في كمية وقت العمل التي استغرقها هذا المنتوج حتى يصبح على شكله النهائي القابل للتبادل .

+ نظرية التوزيع : تتوزع القيمة المنتجة بين عوامل الانتاج التي ساهمت في انتاجها :

_ العمال : يتقاضى العمال مقابل مساهمتهم في عملية الانتاج الاجور وهو الحد الادنى الذي يسمح معه للعامل بتجديد قوة عمله عن طريق الغذاء ويمكنه في نفس الوقت من توفير الغذاء لأبنائه الذين سيجددون قوة عملهم في المستقبل .

_ اصحاب الرأسمال : يتقاضون مقابل الرأسمال الثابت الربح و مقابل الرأسمال المتغير الفائدة .

_ ملاكي الاراضي : يتقاضون الريع و هو عبارة عن من كراء الارض مقابل استغلال خيراتها .

2 – ريكاردو : اصدر اشهر كتاباته " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضريبة " وكتب فيه بان الهدف من الاقتصاد السياسي يمن في تحديد القوانين التي تحكم توزيع المداخيل بين الطبقات الاساسية في المجتمع ، تناول نظريات ادم سميث للوصول الى مبتغاه اي نظرية التوزيع .

اهم افكاره :

+ نظرية القيمة : يؤمن بان قيمة الشيء استعمالية و تبادلية الا انه يتعارض مع معلمه سميث في نظرية القيمة- العمل حيث يرى ريكاردو ان القيمة تأخذ مصدرها دائما وابدا من كمية وقت العمل الذي استغرقه خلق المنتوج سواء كان ذلك في المجتمعات البدائية التي تستخدم تعتمد على انتاجها فقط في قوة العمل او في المجتمعات المتطورة التي تستخدم الآلات ، فحسب ريكاردو فان الرأسمال في اخر المطاف ليس الا عمل غير مباشر اختزن في الالة ، ***اذن قيمة المنتوج هي كمية العمل العام الذي تطلبه المنتوج***

+ نظرية التوزيع : تتوزع القيمة على الطبقات الثلاث :

_ يتقاضى العامل الاجر الطبيعي او الحد الدنى للسلع المعيشية .

_ يتقاضى الرأسمالي الربح و الفائدة كثمن لكراء الرأسمال في الوقت .

_ لا يتقاضى ملاك الاراضي بشكل اوتوماتيكي الريع ، لأنه تفاضلي اي ما تبقى من ثمن السلعة بعد مكافأة العمل و الرأسمال

+ التجارة الخارجية و التخصص الدولي

اذا كانت النفقات المقارنة للبضائع المتبادلة بين بلد (1) و بلد (2) مختلفة فان البلدين معا سيكسبان اذا تخصص كل واحد منهما في صناعة المنتوج الي يتوفر فيه بسبق نسبي او ميزة مقارنة .

3 – مالتوس : حاول في البداية تطبيق افكار (جادوين) لمساعدة الفقراء الا ان تكاثر هؤلاء بشكل كبير بعد المجاعات التي عرفها الريف الانجليزي جعله يغير افكاره بشكل راديكالي ، بحيث اقتنع بان مساعدة الفقراء انما تعطيهم امكانية التزايد و التكاثر وبذلك يزداد الفقر في المجتمع و ان خير وسيلة لاجتثاث الفقراء انما هي اجتثاث الفقراء من المجتمع بعدم اعطائهم امكانية التكاثر .

اشتهر مالتوس بنظرياته الديموغرافية التشاؤمية :

+ التحليل الديموغرافي : تزايد السكان بوتيرة طبيعية ومن دون اي حواجز طبيعية او بشرية ، سبب مباشر في الحروب و الامراض و الماسي الانسانية ، فالإنسان يتقاسم مع الحيوان غريزة التناسل بسرعة تفوق قدة الارض على انتاج الغذاء .

+ التحليل الاقتصادي : ابتدأ مالتوس تفكيره بتحديد مفهوم القيمة ورأى انها تعكس في نفس الوقت تكلفة الانتاج و رغبة المستهلك في الحصول على المنتوج ، اما فيما يخص نظرية التوزيع فان مالتوس عمل على اعادة الخلاصات التي توصل اليها سميث و ريكاردو .

الفرع الثاني : رواد المدرسة الاصلاحية

اشتهر رواد هذه المدرسة بانتقادهم للنظام الرأسمالي نظرا لما يحدث من ماسي انسانية مرتبطة بالفقر الكبير و المرض ... و قد طالبوا بضرورة أنسنة السوق بما فيه مصلحة كل المجتمع .

من اهم رواد هذه المدرسة : جون ستيوارت ، فريديريك ليست .

ويمكن اختصار افكارهم في :

+ رفض مبدا التكامل الذي قال به ام سميث فيما بين المصلحة الفردية او مصلحة الشخص و المصلحة العامة او مصلحة المجتمع .

+ انتقاد ظروف العمل اللاإنسانية التي يشتغل فيها العمال .

+ ضرورة اعتناء الدولة بالمعوزين ، وضرورة حماية الشرائح الاجتماعية الاكثر ايعازا و الاكثر ضعفا .

+ تفاوت توزيع الغنا داخل المجتمع هو السبب في تفشي ظاهرة الفر الكبير لذا اوجب إعادة توزيع الخيرات بشكل اكثر انصافا .

الفرع الثالث : الفكر الماركسي

ولد ماركس سنة 1818 وتوفي سنة 1883 بعد ان انهكه المرض و الفقر .

1 – منهجية و فلسفة كارل ماركس : افكار كارل ماركس هي مزيج من الاشتراكية الفرنسية ، الفلسفة الالمانية و الاقتصاد السياسي الانجليزي .

+ نظرية الجدلية في التطور : قبل ماكس المبدأ الهيكيلي الذي يفسر بان التطور ناتج عن تصادم وتعارض الافكار ، إلا انه يرى بأن الجدلية الهيكيلية إنما تسير على راسها وعليه ان يوقفها على رجلها ، فليست الافكار هي التي تتناقض وتتجاوز ، وإنما الظروف المادية للحياة المجتمعية القائمة على علاقات الانتاج التي تجمع بين قوى العمل و مالكي وسائل العمل .

+ نظرية المادية التاريخية : وهي تكمل النظرية الاولى وتقول بان البنيات الفوقية (قوانين ، دساتير ...) لا تعمل الا على عكس طبيعة وسائل الانتاج و علاقات الانتاج التي تربط عناصر البنيات التحتية (علاقات ووسائل الانتاج) في مناسبات خلق وسائل العيش .

2 – نظريات ماركس الاقتصادية

اعتمد في نقده هذا على اعمال ريكاردو باعتبارها تشكل قمة الانتاج الكلاسيكي

+ نظرية القيمة : يعتقد ماركس ان السلع لها قيمتان : استعمالية وتبادلية وتحدد بكمية وقت العمل المخزون في هذه السلعة ، وكمية العمل عنده تعني المتوسط الاجتماعي المتعارف عليه لا نتاج السلعة وليس وقت العمل الفردي الذي قد يزيد و يقصر حسب الظروف .

+ نظرية فائض القيمة او استغلال العامل : يرى ماركس بان الرأسمالي يشري قوة اعمل في السوق مقابل قيمتها التبادلية فقط ، بينما يستفيد من قيمتها الاستعمالية حينما يضعها في العمل ، اذن حسب كارل ماركس فان فائض القيمة ليس الا استغلالا للعامل .

+ دينامية النظام الرأسمالي : نظرا للطبيعة التنافسية لهذا النظام يعمل الرأسماليون لزيادة قدرتهم التنافسية على زيادة استثماراتهم في الرأسمال الثابت او الآلات على حساب قوة العمل المباشر ، مما يؤدي الى تغير في التركيب العضوي للرأسمال و بالتالي الى تراجع في الارباح بفعل تراجع حصة قوة العمل مقارنة بالآلات ، لان استغلال العامل هو سر فائض القيمة ، وهذه الوضعية تؤدي على المدى البعيد الى تراجع الربح وحدوث ازمات دورية في الاقتصاد الرأسمالي ، وعند استفحال الوضع تعم حالة عدم الاستقرار داخل البنية التحتية تضغط في اتجاه تغيير البنية الفوقية .

الفرع الرابع: الكلاسيكيون الجدد

تسمى مدرستهم كذلك بالمدرسة الحدية نسبة الى نظرية القيمة – المنفعة الحدية الشهيرة التي عملوا على تطويرها كبديل للقيمة – العمل ، يعتبر الدارسون هذه المدرسة بمثابة و استمرارية للمدرسة الكلاسيكية الاولى و لذلك اطلقوا عليها اسم المدرسة الكلاسيكية الجديدة .

1 – نظرية القيمة المنفعة : قيمة السلع انما هي ناتجة عن علاقة سيكولوجية و شخصية بين المستعمل و السلعة ، و ان قيمتها تتوقف على المنفعة التي توفرها لمشتريها ، ويؤمنون كذلك بفرضية قياس المنفعة الحدية وبفرضية تناقصها بتزايد الكميات المستهلكة من الخير . اما القيمة التبادلية للسلع او ثمنها في السوق فيساوي منفعة اخر وحدة تم استعمالها .

واما التبادل فلا يمكن ان يحدث حسب الاقتصاديون الجدد الا اذا قدر المتبادلون بان المنفعة الحدية للوحدات التي يتخلون عنها اقل من المنفعة الحدية للوحدات التي سيحصلون عليها بعد عملية التبادل .

2 – الفاعلون الاقتصاديون: يميز الكلاسيكيون الجدد في تحليلاتهم بين مجموعتين كبيرتين من الفاعلين الاقتصاديين : العائلات و المقاولات

+ تعمل المقاولات على انتاج الخيرات المادية و الخدماتية ، في حين تعمل العائلات على استهلاك هذه الخيرات .

3 – التوازن الجزئي و التوازن العام:

+ التوازن الجزئي: استقرار الثمن عند مستوى توازن العرض و الطلب في سوق خير اقتصادي معين و منعزل (سوق الحبوب مثلا)

+ التوازن العام : استقرار الاثمان عند مستوى توازن كل العرض وكل الطلب في جميع الاسواق .

4 – **نظرية المنافسة الخالصة و التامة :** يكون الفاعلون الاقتصاديون في وضعية توازن القوى بحيث لا يملك احدهم من القوة ما تسمح له بفرض ثمنه على الاخرين ن ويكن الثمن ناتجا عن علاقة العرض بالطلب .

الفرع الخامس : النظرية الكينزية

تنتسب هذه المدرسة الى الاقتصادي الانجليزي جون ماينارد كينز ، وتعتبر النظريات التي جاء بها كينز ثورة حقيقية على الأرثدوكسية الاقتصادية السائدة وقتئذ ، وهي رد فعل عن عجز الافكار الليبيرالية التي روج لها الكلاسيكيون الجدد ، تصنف افكاره ضمن الافكار الاصلاحية ، ويختلف عن الكلاسيكيون الجدد بصفة عامة في :

+ طريقة التحليل الماكروقتصادية التي تعمل على تحليل الركامات في اطار الدولة .

+ امكانية حدوث حالات توازن داخل اسوق بين العرض و الطلب .

+ ضرورة تدخل الدولة في الميادين الاقتصادية لتنشيط السوق او لتنظيمه و تأطيره . ويمكن اجمال اهم الخصائص و الأفكار الخاصة بكينز على الشكل التالي :

1 – الماكروقتصادية في التحليل : تقوم هذه النظرية على اعتبار الاقتصاد الوطني عبارة عن دورات متداخلة فيما بينها .

2 – نظرية التشغيل :

+ النظرية النيوكلاسيكية :

خفض الاجور --> ارتفاع الطلب على العمل --> انخفاض البطالة .

+ نقد كينز للنظرية الليبيرالية :

خفض الاجور --> انخفاض القدرة الشرائية للعمال --> انخفاض الطلب العام على المنتوجات -- > انخفاض العرض -- > تسريح العمال -- > ارتفاع البطالة .

+ الطرح الكينزي :

رفع الاجور --> رفع القدرة الشرائية للعمال--> ارتفاع الطلب العام على المنتوجات --> ارتفاع العرض --> زيادة التوظيفات --> انخفاض البطالة .

3 – السياسة الاقتصادية: يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع قرارات الدولة التي تؤثر بوجه او باخر في الحياة الاقتصادية للبلد ، و حتى تصل الدولة الى مستوى العمالة الكاملة يقترح كينز ان تتدخل الدولة لتحسين المناخ الاقتصادي و اعادة الامل و التفاؤل للمقاولين . و بإمكان الدولة ان تنجح في ذلك اذا عملت على :

+ الرفع من حجم الطلب: عبر الرفع من مستوى النفقات العمومية و السماح برفع القدرة الشرائية للعائلات.

+ الرفع من حجم العرض : عبر تشجيع المقاولات من خلال خفض معدل الفائدة و انتهاج سياسة جبائيه متميزة لصالحها .

وبصفة عامة تؤكد القراءة الكينزية على ضرورة وجود دور منتظم للدولة في الانشطة الاقتصادية حتى تصل الى اوج عطاءاتها .

الفرع السابع : التوجهات الكبرى للتيارات الاقتصادية المعاصرة

المطلب الاول : مدرسة الليبيراليون الجدد

تزعمها الاقتصادي النمساوي فريديريك حايك و هو من اكبر المنتقدين لتدخل الدولة في الاقتصاد بكل اشكاله ، ويزعمون ان الحرية الاقتصادية و الحرية السياسية هما وجهان لعملة واحدة هي حرية المبادرة . فلا يصح تقييد المبادرة الاقتصادية بالإرادة السياسية ، اي ان دور الدولة محدود في استتباب الامن و حماية الدود وتنظيم القضاء .

المطلب الثاني: المدرسة النقدية

هي مدرسة ليبيرالية تزعمها الامريكي ميلتون فريمان و هي النظرية الكمية للنقود و يرمز لها رياضيا ب

$$MV=PT$$

هذه النظرية تقول ان تزايد حجم الكتلة النقدية وحركيتها بشكل اكبر من تزايد الانتاج الوطني يؤدي الى ارتفاع الاسعار والى التضخم و يؤدي هذا الى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين .

فقد عملت هذه السياسات الى اغراق السوق بالنقود بوتيرة تفوق نمو الانتاج الوطني مما ادى الى ارتفاع الاسعار و انهيار القدرات الشرائية للعائلات .

المطلب الثالث: مدرسة اقتصاديو العرض

و هي مدرسة ليبيرالية عارضت السياسة الضريبية للدولة الكينزية ، ويمجد هؤلاء الدور القيادي للمقاولة في خلق دينامية لدفع عجلة النمو الاقتصادي .

الباب الثاني : تمهيد لعلوم التدبير

الفصل الاول : المقاولة و المقاول

المقاولة فاعل اقتصادي اهم وظائفه الانتاج ، واهدافه متنوعة و قد تكون اجتماعية سيكولوجية سياسية ادارية ... ، كما تعتبر المقاولة مؤسسة ذات اشكال اجتماعية ، قانونية ، اقتصادية ، و ذات تنظيمات محددة و متنوعة .

المبحث الاول : اهداف المقاولة

الفرع الاول : تعريف المقاولة

بالنسبة لعالمي الاقتصاد : فهي فاعل اقتصادي يهدف الى الاستثمار و الانتاج للبضائع من اجل بيعها للحصول على الربح .

بالنسبة لفقهاء القانون : المقاولة مؤسسة قائمة بذاتها ، و هي كذلك شخص معنوي يتمتع بكافة الحقوق و الواجبات التي يتمتع بها الشخص العادي امام القضاء .

بالنسبة لعلماء الاجتماع : هي تجمع لمجموعة الاشخاص (رجال و نساء) يعملون في اطار منظم ويحصلون على مناصب ومقابل مادي لعملهم .

الفرع الثاني : اهداف المقاولة

المطلب الاول : المقاولة كمركز للإنتاج

فإنتاج البضائع و الخدمات هو سر وجود المقاولة ، فهي تعمل على تحويل اليد العاملة و المواد الاولية و الرساميل للحصول على بضائع و خدمات مختلفة عن الاولى في الشكل و المضمون و القيمة .

المطلب الثاني : المقاولة كمركز لإعادة توزيع الثروات داخل المجتمع

المقاولة هي اساس لخلق الثروة و الغنى كما تعتبر الة فعالة لإعادة توزيع الثروة و الغنى داخل المجتمع و ذلك بطريقتين :

+ **الطريقة المباشرة :** من خلال اداء اجور الموظفين و دع مستحقاتهم كتعويض عن الخدمات التي يقومون بها داخل المقاولة .

+ **الطريقة الغير ماشرة :** وتتجلى من خلال دفع مختلف الضرائب المباشرة و غير المباشرة للدولة و الجماعات المحلية ، و التي تعمل هذه الاخيرة الى تحويلها الى استثمارات اعداد المرافق العمومية .

المطلب الثالث : المقاولة كتنظيم اجتماعي

فالأشخاص الذين يعملون بالمقاولة منظمين ، وكل واحد يعرف واجباته و حقوقه حسب مركزه في التنظيم العام للمقاولة ، و الموقع الذي يتمركز فيه لإتمام دورة الانتاج التي تساهم في تحقيق الاهداف العامة للمقاولة (سواء كان بوابا او عاملا بسيطا ... كل حسب اهميته)

المطلب الرابع : المقاولة كمركز لاتخاذ القرار

فلا بد ان يكون في المقاولة من يتخذ القرار المتعلق بالاستثمار و الانتاج و التوزيع و جميع الاعمال ، عندما تتوفر لدى المقرر المعلومات الكافية لاتخاذ القرار يعمل على محاولة النجاح عند تنفيذه .

المبحث الثاني : اشكال المقاولة

الفرع الاول : التصنيف حسب المعايير الاقتصادية :

المطلب الاول : التصنيف حسب الانشطة

الفقرة الاولى : التصنيف حسب القطاعات

يكون هذا التصنيف على اساس التمييز بين ثلاث مجموعات للمقاولات حسب نوعية نشاطها .

مقاولات القطاع الاول : وهي اتي تقوم باستخراج منتجات خامة او طبيعية من الخيرات الطبيعية الحية كالغذاء بمختلف انواعه .

مقاولات القطاع الثاني : و هي التي تقوم بتحويل المنتجات الخامة المحصل عليها من الطبيعة و تحولها الى منتجات للاستثمار و التجهيز قابلة للاستهلاك .

مقاولات القطاع الثالث : وهي المقاولات التي تعمل على تسويق منتجات القطاعين الاول و الثاني و ايصالها للمستهلك كالمطاعم و الأبناك والفنادق ...

الفقرة الثانية : التصنيف حسب فروع الانشطة

ويدخل تحت هذا الفرع كل المقاولات المتشابهة بخصوص احد المعايير الاساسية :

باستخدام نفس المواد الاولية

باستخدام نفس التقنية

باستخدام نفس المعرفة و نفس الطرق

مثل النسيج و الجلد : فهي تعمل في نفس الوقت بإنتاج الصوف او الحرير او المواد الاولية الاخرى المستخدمة في مصانها ، فهي تنتمي للقطاع الاول بحسب علاقتها الطبيعية الحية و تنتمي في نفس الوقت للقطاع الثاني بتحويل المواد الاولية الى اخرى مصنعة قابلة للاستعمال .

المطلب الثاني : التصنيف حسب حجم المقاولة

الفقرة الاولى : التصنيف حسب عدد الاجراء

ويميز هذا التصنيف بين 4 انواع من المقاولات :

_ المقاولات الصغيرة : لا يتجاوز عدد المشتغلين بها 50 اجيرا

_ المقاولات المتوسطة : يتراوح عد المشتغلين بها ما بين 50 و 500 اجيرا

_ المقاولات الكبرى : تضم ما بين 500 و 1000 اجيرا

الا ان التطور التكنولوجي ادى الى تقليص عدد العمال لكنه لم يمس من شهرة المقاولات واصبحت المقاولات على الشكل التالي :

_ المقاولات العائلية : تتشكل من افراد العائلة فقط

_ المقاولات المجهرية : لا يتعدى عدد افرادها 5 افراد سواء كانوا اجراء او شركاء

_ المقاولات القزمية : لا يتجاوز عدد افرادها 10 افراد

_ المقاولات الصغيرة جدا : افرادها ما بين 10 و 20 فردا

_ المقاولات الصغيرة : زيادة على 20 فردا فهي تكون مهيكلة .

اما داخل المقاولات الكبرى فاصبح التميز ما بين :

_ المقاولات الوطنية الكبرى : التي تشغل اعدادا تفوق 2000 اجيرا و نشاطها لا يتجاوز حدود التراب الوطني .

_ المقاولات الدولية الكبرى : ويتجاوز عدد الاجراء 2000 اجيرا و نشاطها في الانتاج يكون داخل التراب الوطني و في التسويق يكون في الاسواق الدولية .

_ المقاولات العالمية الكبرى : وهي مقاولات عملاقة توزع انتاجها بين دول العالم وتسوق انتاجها في كل اسواق العالم .

الفقرة الثانية : التصنيف حسب المعاملات

ويقصد برقم المعاملات مجموعة المبيعات المحصلة من طرف المقاولة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة .

الفقرة الثالثة : التصنيف حسب القيمة المضافة

ويقتضي التمييز بين المقاولات بحسب الارباح المحققة مع اعتبار مقياس الزمن (السنة – الفصل – الشهر) ، ويقصد بالربح او القيمة المضافة الفارق بين رقم المعاملات و مجموعة من المصاريف و النفقات الوسيطة التي مكنت عملية الانتاج او التسويق .

الفقرة الرابعة : التصنيف حسب نفقات البحث و التطوير

فالمقاولات التي تخصص نفقات كبيرة لتمويل عملية البحث و تطوير المنتوج ، تصنف بانها مبتكرة . و المقاولات اقل انفاقا تصنف بانها مقلدة .

الفرع الثاني : التصنيف حسب الاطار القانوني

وتصنف هذه المقاولات حسب معيار الملكية اي من يملك رأسمالها ، وقد ميز الدارسون بين 4 اوضاع مختلفة :

المطلب الاول : القطاع الخاص

تنتمي الى هذا القطاع كل المقاولات التي تعود ملكيتها لأشخاص مادين او معنويين و الذين يقومون بتسييرها . ويجب التمييز في هذا القطاع بين نوعين اساسيين من المقاولات : فردية وشركات

الفقرة الاولى : المقاولات الفردية

تتميز هذه المقاولات بسهوة انشائها وتسييرها وشكلها البسيط قانونيا وقلة تكاليفها من حيث الانشاء و التسيير ن ولا تكون لها شخصية معنوية رغم تسجيلها في الدوائر الرسمية ، الا انه ليس هناك تمييز امام القانون وامام ادارة الضرائب بين المقاولة ومالكها اي ان مسؤولية المقاول كاملة امام القارضين و الزبناء و ادارة الضرائب ... و في حالة تعذر دفع الديون او الضرائب تصبح ممتلكات المقاول متعرضة للحجز من ذوي الحقوق .

الفقرة الثانية : الشركات

تسمى شركات لأنها تنشا من قبل شخصان على الاقل او اكثر ن ويتقاسمون الرأسمال و التسيير و الارباح و الخسائر ، وعلى عكس المقاولات الفردية فهي تكتسب شخصية معنوية قائمة بذاتها ومستقلة عن مؤسسيها ويكون لها اسم خاص وسجل تجاري لمعرفة مكانها وطبيعة عملها واهدافها وتوزيع المهام بين الشركاء ، ولها كافة الخصائص التي يتمتع بها الشخص العادي امام القضاء و الادارات . وتتميز ب 3 نواع من الشركات :

1 – شركات الاشخاص : تنشأ هذه الشركة بين شخصين او كثر يتم ضم اموالهم ومعداتهم ويشتغلون تحت اسم واحد وتعتبر مسؤوليتهم كاملة امام القانون وامام المتعاملين مع الشركة حسب درجة مساهمة كل واحد منهم في رأسمالها وحسب النسب المتفق عليها التي تحدد نسبة الارباح و ذلك بواسطة عقد رسمي مصادق عيه امام السلطات المحلية ، ولإنشاء هذه الشركة يتطلب الامر الثقة المتبادلة بين الشركاء .

2 – شركات الرأسمال : لا تستوجب المعرفة المسبقة بين الشركاء وتنشا تبعا لمساهمة الشركاء في رأسمال الشركة .

وتعتبر الشركات المجهولة الاسم اهم هذه الشركات شهرة ، اذ يستطيع اي مساهم ان يحصل على نسبة معينة من الاسهم حسب امكانيته عن طريق بورصة القيم ، وبقدر عدد اسهمه يستطيع ان يشارك في تحديد استراتيجية الشركة و مستقبلها في المداولات من خلال انعقاد الجمع العام للمجلس الاداري .

3 – الشركات المزدوجة : فهي تتوفر على خصائص شركات الاشخاص وشركات الرأسمال وتسمى شركة ذات المسؤولية المحدودة ، و قد منحها المشرع الامتيازات المتوفرة في النوعين السابقين و ذلك لتشجيع المقاولين الصغار و الحرفيين و التجار لتأسيس شركاتهم ، هي تتميز بالسهولة و البساطة و الامتيازات الضريبية و الاجتماعية و محدودية المسؤولية و هكذا تكون مسؤولية الشركاء امام القانون و امام المتعاملين مع الشركة في حدود مساهمتهم في رأسمالها .

المطلب الثاني : القطاع العام

وهي المقاولات المملوكة للدولة او الجماعات المحلية التابعة لها ، وتبحث عن المنفعة العامة اكثر من بحثها عن الربح خلافا للقطاع الخاص .وبدا يتراجع هذا القطاع اما زحف القطاع الخاص بفعل عملية الخصخصة التي تقتضي بيع رأسمال المقاولات المملوكة للدولة للخواص من اجل ترشيد تسييرها . اما بالنسبة للمقاولات الاستراتيجية عمدت الدولة و الجماعات المحلية المالكة لها الى تحويلها الى شركات عامة تسير كما تسير شركات الرأسمال من طرف مجلس ن ادارة ومدير .

المطلب الثالث : القطاع التعاوني

ويسمى بالاقتصاد التضامني فهذا الاقتصاد يعمل على توحيد الطاقات للمجموعة البشرية لتحسين ظروفها المعيشية حسب ما توفر عليه من موارد و طاقات و معرفة دون الوقوف على مساعدات خارجية .

ويمكن التمييز بين عدة انواع من هذه القطاعات حسب وظائفها و اهدافها :

الفقرة الاولى: التعاونيات الانتاجية

وتقوم على اساس مساهمة كل العاملين بالتعاونية حسب امكانياتهم ن فالكل يساهم في الانتاج و يكون نصيبه حسب مجهوده و مساهمته تبعا للقوانين المتعارف عليها ، وينتخبون شخصا يوكل اليه مهمة الادارة و التمثيل اما القضاء و امام المتعاونين لمدة محددة .

الفقرة الثانية : التعاونيات الاستهلاكية

تكون مهمة هذه التعاونيات شراء المنتجات بالجملة بأثمان منخفضة وتوزيعها على المنخرطين بأثمان اقل من الاثمنة المتواجدة بالسوق ، مثل تعاونيات التربية الوطنية و الجماعات المحلية ، كما تتواجد هذه التعاونيات في قطاع السكن ن فالمنخرطون بمساهمتهم يحصلون على مسكن بتكاليف اقل مما هو في السوق .

الفقرة الثالثة : التعاونيات الفلاحية

تعمل على تمكين المنخرطين من الحصول على الات العمل من جرارات و دارسات ... و غالبا ما تكون الدولة وراء خلق هذه التعاونيات لمساعدة الفلاحين بالعالم القروي .

المبحث الثالث : المقاول

هو صاحب مشروع المقاولة ، فهو الشخص الذي يقوم بإنشائها و يعمل على ادارتها و تسييرها و يبحث على تطويرها و يربط العلاقات مع محيطها . فالمقاول يأخذ شخصية مقاولته ، ومن خلال اسم المقاولة يتم التعرف على شخصية المقاول الذي يقف وراءها .

ان نجاح او فشل المقاولة مرتبط بشخص المقاول حسب القرارات التي يتخذها ن فالمقاول هو سر نجاح النظام الرأسمالي ، فلا يمكن تصور رأسمالية بدون مقاولين يحبون المغامرة ويقدمون المبادرة الفردية .

الفرع الاول : انشاء المقاولة

المطلب الاول : الظروف الموضوعية

+ التطور التقني : عمل التطور التقني على خلق اختراعات جديدة مما ادى الى خلق حاجات ورغبات جديدة لدى المستهلكين ، وهذه الرغبة و الحاجة تصبح حافزا لخلق مقاولات لإنتاج بضائع وخدمات قادرة على اشباعها ، والهدف من ذلك هو تحقيق الربح لدى المقاول الذي يعمل على استثماره من اجل تطوير تقنياته و هكذا ..

+ الوسط العائلي : فالمقاول قد يتعلم من الوسط الذي ترعرع فيه بفعل الاحتكاك اذا كان اباه او اخاه .. مقاولا ن او ان يرث عن ابائه مقاولة فيصبح مقاولا .

+ التجربة في ميدان العمل : فمزاولة مهنة اجير في مقاولة لسنوات طويلة تكسبه خبرة و تجربة تدفعه الى انشاء مقاولة .
+ التحولات الاقتصادية : فالتحولات التي تطرأ على الوضعية الاقتصادية تجعل من مهن معينة مؤهلة للعب ادوار طلائعية تدفع اشخاصا لتأسيس مقاولاتهم لاستغلال الفرص .

+ اعانات الدولة : تتدخل الدولة بطريقة مباشرة في اعطاء مساعدات مالية او غير مباشرة في منح امتيازات ضريبية لتشجيع عملية خلق المقاولات في قطاعات اقتصادية لوقف الهجرة .

المطلب الثاني : الظروف الذاتية

+ تحصيل المعرفة : بعد سنوات من الدراسة و التعليم في معهد او كلية قد يستقر المرء للعمل لحسابه الخاص فينشئ مقاولة .

+ شخصية المقاول : هناك ظروف سيكولوجية تجعل من بعض الاشخاص اكثر رغبة في ممارسة السلطة او اشهار شخصيتهم و تدفعهم لإنشاء مقاولة بدلا من الاشتغال لدى الغير .

+ الرغبة في الاستقلال : كما يرغب بعض الاشخاص و يحبون الاستقلال عن الاخرين حتى لا يكونون عرضة لأوامرهم وسلطتهم .

+ حب المغامرة : هناك اشخاص يدفعهم حب المغامرة الى انشاء مقاولة ، ومن ثم يعملون على بيع مقاولاتهم عندما تكتسب الشهرة في محيطها و ينشؤون مقاولات اخرى .

الفرع الثاني : عوائق انشاء المقاولة

المطلب الاول : العوائق الموضوعية (ظروف عامة لبيئة المقاولة)

لإنشاء مقاولة في قطاع معين لا بد ان يتموقع على مستويين :

+ على مستوى القطاع : اي يبحث في مجاله عن المتعاونين و الممونين ، فاذا كان المشروع مقهى يجب ان يكون هناك من يزودها من لوازم ومؤن والا سيتوقف العمل .

+ على مستوى السوق : لا بد لأي مشروع من زبناء ، فعلى المقاول قبل انشاء المقاولة ان يعمل على دراسة السوق واعداد مشروعه الافتراضي للمقاولة من حيث الحجم ومن حيث تواجد المقاولات الاخرى المنافسة له ومواطن قوتها وضعفها .

المطلب الثاني : العوائق الذاتية

+ اختيار الشكل القانوني للمقاولة : قبل اختيار الشكل القانوني للمقاولة يجب معرفة طبيعة المشروع و حجمه و اهدافه ن فاذا كان مشروع صغير فلا غاية من خلق شركة رأسمال مثلا ...

+ في اختيار مصدر تمويل المشروع : ان يكون المقاول على دراية بمختف مصادر التمويل المتاحة له في بيئته الاقتصادية ن حيث يسهل عليه انشاء مقاولته دون تعرضه لصعوبات مالية في المستقبل ن ويمكن له ان يكتفي باموله الخاصة اذا كان يريد الحفاظ على استقلاليته المالية و الاقتصادية .

اما في حالة المشاريع الكبرى يكون ملزما للجوء الى الابناك و مؤسسات القروض ن وعليه ان يتخذ الحيطة و الحذر في ايجاد القروض و الا سيبقى مستقبلا المقاولة مرهون بالدوائر البنكية .

الفصل الثانى : بنية المقاولة وممارسة السلطة

المبحث الاول : بنية ونظام المقاولة

نقصد ببنية المقاولة ذلك المخطط الانسيابي العام الذي تنتظم فيه كل المكونات البشرية للمقاولة بحيث يعرف كل واحد حقوقه وواجباته و مسؤولياته ووظيفته في علاقته مع وظائف و مسؤوليات زملائه في العمل بالشكل الذي لا يتوقف معه العمل داخل المقاولة .

رغم اختلاف طرق تنظيم هذه المقاولات يمكن ارجاعها في اخر المطاف الى شكلين اساسيين : شكل تقليدي و اخر عصري .

الفرع الاول : البنيات التقليدية

المطلب الاول : البنية الوظيفية

تنتظم مراكز العمل في هذا الشكل من البنيات بشكل افقي من الاسفل الى الاعلى حسب مجموعات وظيفية شبه مستقلة بحيث يعمل كل مدير او مسؤول وظيفي (وظيفة الانتاج ، وظيفة الموارد البشرية ...) على ادارة نطاق وظيفته بشكل شبه مستقل عن الوظائف الاخرى و يخضع هو نفسه لسلطة المدير العام للمقاولة الذي يتمتع بسلطة تقريرية على كل مدراء الوظائف الاخرى .

كل وظيفة من هذه الوظائف تتكون بدورها من مجموعة من المصالح التي بدورها تتكون من عدد من مجموعات عمل و مجموعة من مراكز العمل وهكذا .. ويوجد على راس كل مجموعة وظيفية مسؤول توكل له مهمة اعطاء الاوامر و مرابة انجاز العمل و يكون هو نفسه تحت امرة و قرار المدير الوظيفي .

الفقرة الاولى : محاسن البنية الوظيفية

+ كون المسؤوليات محددة بشكل دقيق

+ وحدة الادارة بحيث يكون كل شخص تحت امرة مسؤول واحد فقط حسب انتمائه الوظيفي .

+ لا يمكن ان يكون هناك تداخل في القرارات .

+ كنتيجة لما سبق لا يمكن تصور اهمال مهمة داخل المقاولة .

الفقرة الثانية : نواقص البنية الوظيفية

+ تتطلب هذه البنية موارد بشرية جد مهمة ومتعددة لملئ اماكن العمل العديدة التي تخلقها .

+ شكلها الهرمي وتعدد الوسطاء من القاعدة الى القمة من شانه ان يعرقل انتقال المعلومات في اتجاه و في اخر .

+ وجود وحدات وظيفية قائمة بذاتها يعمل علفى خلق حدود داخل المقاولة .

المطلب الثانى : البنية الانقسام

يطلق على هذا الشكل ايضا البنية الوظيفية حسب نوع المنتوج او حسب البلد . في حالة مقاولة عملاقة تعمل في اكثر من بلد او تقوم بإنتاج اكثر من منتوج تنتظم المقاولات التابعة لها بشكل وظيفي في كل بلد او حسب كل منتوج . كل مقاولة مستقلة عن الاخرى لها مديرها الخاص يؤازرهم المدراء الوظيفيون ، ولكنها تظل جميعها تحت امرة نفس الرئيس المدير العام .

المطلب الثالث : البنية المصفوفية

يتم الاكتفاء هنا بمدير وظيفي واحد لإدارة نفس نوع الوظيفة (وظيفة الانتاج او الموارد البشرية مثلا) في كل المقاولات (حسب نوع المنتوج او البلد) التابعة للمقاولة الام . هذه العملية تؤدي الى تحقيق اقتصاد في تكاليف توظيف الاطر العليا نظرا لارتفاع اجورهم .

الفرع الثاني : البنيات المعاصرة

المطلب الاول : بنية الهرم المقلوب

تسمى هذه البنية بالهرم المقلوب نظرا لغياب مبدأ السلطة في علاقات الآمر بالمأمور . وتكتفي الادارة بالغالب بإعطاء التوجيهات الاستراتيجية الكبرى فقط من دون أن تحاول إقحام نفسها في تفاصيل و طرق و أدوات التنفيذ التي غالبا ما تغيب عنها .

المطلب الثاني : البنية المتعددة الخلايا

في هاته الحالة يكون النسق و التدرج افقيا وليس عموديا كما كان الشأن بالنسبة للبنيات التقليدية . تعمل الادارة على خلق خلايا تجمع مكونات متعددة وذات اطارات مختلفة داخل المقاولة (اطر عليا ، مهندسين ، عمال ...) وتعمل في اطار مجموعات بحسب الاختصاصات و الكفاءات للاستجابة لوضعية و طلب معين خلال فترة معينة .

المطلب الثالث : الهرم التداولي

تسمى هذه البنية ببنية المستقبل ، تتميز بعدم وجود طاقم مسير دائم بمراكز الادارة . المسؤولية والادارة تنتقل من شخص الى اخر بحسب المشاريع التي تعمل المقاولة على تحقيقها . تسمى كذلك بالتسيير حسب المشاريع ، كل مكونات المقاولة مطالبة بتقديم افكارها و مقترحاتها على شكل مشاريع ، وحين يقع الاختيار على مشروع بذاته يتولى حامل المشروع مهمة ادارة مشروعه خلال فترة عمر المشروع .

المبحث الثاني : اتخاذ القرار وممارسة السلطة

الفرع الاول : مفهوم القرار و انواعه

المطلب الاول : مفهوم القرار

القرار يعني اختيار افعال معينة و استعمال وسائل وحلول مناسبة بغاية الوصول الى اهداف محددة سلفا وهو ايضا رد فعل تجاه وضعية معينة (ظهور منافس جديد في السوق مثلا ...)

المطلب الثاني : انواع القرار

الفقرة الاولى : التصنيف حسب درجة المخاطر

+ **القرار المؤكد** : هو قرار يتحمل نسبة جد محدودة الى منعدمة من المخاطرة .

+ **القرار المحتمل** : هو ليس مؤكدا كالقرار الاول ، الا ان الاحصاءات المتوفرة عن عدد المرات التي ينجح فيها تعطيه نسب مئوية معينة للنجاح او للفشل .

+ **القرار الغير مؤكد** : ويتسم هذا القرار بدرجات عالية من المخاطر لكون المقاولة لا تتخذه الا نادرا او استثناء فهي لا تتوفر على تجارب سابقة تستفيد منها في سبيل انجاحه كما لا تتوفر على الاحصائيات المرتبطة بالظروف الخاصة بنجاحه او فشله .

الفقرة الثانية : التصنيف حسب الاهمية

+ **القرارات الاستراتيجية :** تتخذ هذه القرارات من طرف الدائرة الضيقة المسيرة للمقاولة ولا يمكن باي حال تفويضها الى جهات دنيا لان انعكاساتها ووقعها يهمان المقاولة ويحددان مستقبلها .

+ **القرارات الادارية** : وتسمى كذلك بالقرارات التكتيكية او قرارات التسيير ، تتخذ هذه القرارات من طرف المسؤولين الوظيفيين او القطاعيين بهدف حسن تسيير العمليات الانتاجية داخل المقاولة .

+ **القرار العملي :** وهي ادنى مرحلة في حلقة اتخاذ القرار وتهم ترجمة ارادة الادارة على مستوى التنفيذ و الانتاج .

<u>الفقرة الثالثة : التصنيف حسب السيرورة</u>

يمكن تصنيف القرارات ايضا حسب معايير مختلفة :

+ **حسب المدى او الآجال** : فنتحدث عن المدى الطويل و المدى المتوسط و المدى القصير .

+ **حسب الايقاع** : فنتحدث عن القرارات النادرة الاستثنائية و القرارات المتكررة او السائدة او المألوفة .

+ **حسب الاشخاص :** فنتحدث عن القرارات الفردية و القرارات الجماعية و غيرها .

<u>الفرع الثاني : ممارسة السلطة داخل المقاولة</u>

<u>المطلب الاول : النظرة التقليدية</u>

حسب هذه النظرة التقليدية يجب توزيع سلطة اتخاذ القرار داخل المقاولة حسب الاهمية في تدرج من اعلى الى اسفا على الشكل التالي :

1 - المدراء و المدراء العامون و المسيرون الذين يتخذون القرارات الاستراتيجية .

2 – الاطر العليا ورؤساء الاقسام الذين يتخذون القرارات الادارية او التكتيكية .

3 – الاطر المتوسطة وباقي العمال الذين يتخذون القرارات العملية .

<u>المطلب الثاني : النظرة المعاصرة</u>

+ **التسيير حسب الاهداف المحددة :** هذه النظرية تقوم على اساس الاكتفاء بتحديد الاهداف الواجب تحقيقها من طرف المشتغل مع اعطائه حرية اختيار الوسائل و الطرق التي يراها المنفذ مناسبة في تنفيذ عمله .

+ **التسيير التشاركي حسب الاهداف المحددة** : يعمل على اشراك المنفذين للقرار في كل مراحل صياغة المشروع ، الهدف من وراء ذلك هو اشراك المشتغلين في المشروع لاعطائه كل حظوظ النجاح .

+ **التسيير المشترك :** اي ان تشترك كل مكونات المقاولة في تسيير و تدبير امورها ، من خلال مختلف الهيآت المنتخبة المتواجدة بها مجالس ومنتدبين و غيرهم .

+ **التسيير الذاتي** : يقوم كل فرد بادارة و تسيير نفسه بنفسه في تناسق تام مع غيره داخل المقاولة .

<u>الفرع الثالث : اللامركزية و التفويض</u>

<u>المطلب الاول : التفويض</u>

هو مسألة شخصية و فردية تربط بين مسير في مستويات عليا و مساعديه المقربين بهدف تخفيف ثقل تعدد المسؤوليات و الاهتمام بما هو اهم للمقاولة ، وبموجب هذا الاتفاق يكلف المسؤول مساعده بمهمة ليقوم بها كاملة بعد قبوله بذلك .

الفقرة الاولى : انواع التفويض

+ التفويض المؤقت : حين يكون مسؤول في عطلة عن المقاولة يفوض مسؤولياته الى اشخاص يحضون بثقته ليقوموا مقامه حتى لا يتعطل العمل داخل المقاولة .والمفوض له بشكل مؤقت غير مسؤول عن نتائج قراراته و التي يتحمل عواقبها المسؤول المفوض للمهمة .

+ التفويض الدائم : في هذه الحالة يعتبر المفوض له مسؤولا عن كل القرارات التي يتخذها .

الفقرة الثانية : فوائد التفويض

_ المفوض له يكون اكثر الماما بواقع القرار بفعل تفرغه .

_ اكثر مشاركة لمكونات المقاولة في اتخاذ القرار .

_ تقليص المدة بين اتخاذ القرار و تنفيذه .

_ تكون القرارات اكثر قربا للواقع بفعل اتخاذها من طرف مختصين في الميدان .

_ تخفيف الضغط على المسؤولين لتمكنهم من الانكباب على طرق تطوير المقاولة .

الفقرة الثالثة : سلبيات التفويض

+ خطر اصدار قرارات متناقضة من طرف عدة اشخاص دون تنسيق مسبق .

+ خطر خلخلة في تدرج المراتب ومستوى القرارات الذي من شانه ان يخلق فوضى في المقاولة .

المطلب الثاني : اللامركزية

اللامركزية هي مسألة مؤسساتية تنص عليها القوانين الداخلية للمقاولة و تعمل بموجبها على تقريب مراكز القرار من الدوائر المعنية مباشرة بهذه القرارات عوض تركيزها في المركز .

هناك عدة اسباب تفسر لجوء المقاولات خاصة الكبرى منها الى عمليات لا مركزة اتخاذ القرار :

+ فهم الواقع بشكل ادق : بفعل اقتراب مركز القرار من الواقع حيث تدور الوقائع ، تكون القرارات اكثر تفهما للوضعيات الميدانية و اكثر حظا في الاستجابة للمتطلبات .

+ مواكبة المتغيرات بسرعة اكبر : في نفس الاتجاه كل تغير في المحيط يتم ادراكه بسرعة اكبر من طرف عملاء المقاولة المتواجدين على ارض الواقع يجعل رد فعلهم انسب و اسرع .

الشروط الذاتية والموضوعية للامركزية :

+ فلكي تكون **فعالة** مثلا يجب عليها ان تكون مهيكلة و مؤطرة ومراقبة بشكل مستمر .

+ لكي تكون **لينة** يجب نقل مركز القرار الى ميدان التنفيذ .

+ لكي تكون **ابداعية وخلاقة** يجب اسناد المهمة الى اناس يتوفرون على الكفاءة اللازمة ، كما تجب مصاحبة اللامركزية بالتكوين المستمر للمقررين حتى يضلوا دائمي العطاء

☺ بالتوفيق

للمزيد من الملخصات زورنا على الموقع :

www.fsjest.info